تجربة التحول الديمقراطي في إسبانيا.. وإمكانية الإفادة منها في العراق

أ. د. ستار جبار الجابري*
باحث واكاديمي من العراق

* مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية- جامعة بغداد

المقدمــة:

إن انتقال أي شعب من نظام فردي تنعدم فِيها الحريات الى حرية مطلقة في نظام ديمقراطي بشكل سريع ومفاجئ دون أن يمر بمرحلة ترسيخ الديمقراطية، فإن ذلك يهدد استقرار النظام السياسي لا لأن الحرية تشكل خطراً، وإنما اتساع مجالها بشكل واسع ومفاجئ بعد انعدامها هو الخطر الحقيقي. إن التجربة الإسبانية في التحول الديمقراطي تعدّ إحدى أهم التجارب العالمية منذ عقد السبعينيات من القرن العشرين، والتي يمكن الإفادة منها لاستخلاص الدروس والعبر منها، ذلك إنها جاءت في أعقاب نظام ديكتاتوري صارم، كان نتاج لحرب أهلية طاحنة (1936-1939). إن التحول الديمقراطي في إسبانيا الذي ابتدأ بعد وفاة الجنرال فرانثيسكو فرانكو نهاية العام 1975، يعد نقطة تحول في تاريخ إسبانيا، كونه أعقب نظاماً ديكتاتورياً دام ما يقرب من أربعة عقود.

وتأتي أهمية دراسة الموضوع من أن إسبانيا شهدت عملية تحول ديمقراطي ناجحة ومؤثرة، ويمكن عدّها أنموذجاً أكثر إلهاماً في مراحل الانتقال إلى الديمقراطية، بحكم خصوصية تجربتها في الإصلاح من الداخل، أي من داخل النظام. والواقع أن تجربة إسبانيا جديرة بالتأمل، فهي ليست تجربة انقلابية أو ثورية أو فوضوية، بل على العكس فقد قاد النظام بنفسه عملية إصلاح سياسي طويلة انتهت إلى تكريس نظام ديمقراطي قوي. ابتدأت بواكيرها منذ تعيين الجنرال فرانكو الملك خوان كارلوس خليفة له ليقود عملية إصلاح داخلية، ويمثل مرحلة فارقة على طريق التغيير السلمي الديمقراطي الآمن.

ووجدنا أن تلك التجربة تصلح للدراسة، كونها تشبه إلى حد كبير الحالة العراقية في التحول الديمقراطي، وإمكانية الإفادة منها واردة جداً على الرغم من قناعتنا المطلقة بفشل استنساخ تجارب الشعوب والأمم الأخرى، ولكن الإفادة من الدروس والعبر هي المنطق السليم لتجاوز أي عثرات ممكنة، لاسيما وأن التجربة العراقية شابتها ولا تزال تشوبها الكثير من الاشكاليات البنيوية، التي أعاقت حتى اللحظة التحول نحو نظام ديمقراطي حقيقي.

أولاً: إطلالة تاريخية على إسبانيا قبل التحول الديمقراطي

شهدت إسبانيا منذ مطلع القرن العشرين حراكاً سياسياً تمثل في الصراع الحاد بين قوى سياسية ذات توجهات إيديولوجية متطرفة ومعتدلة، يسارية وليبرالية ودينية محافظة وقومية. وجذور ذلك الصراع تعود إلى الثورات الليبرالية التي انتشرت في أوروبا منتصف القرن التاسع عشر، متأثرة بالثورة الفرنسية، وما ترتب عليها من صراع بين القوى الليبرالية الإصلاحية والقوى التقليدية المحافظة في القارة الأوروبية[1]. عانت إسبانيا خلال حقبة حكم الملك الإسباني ألفونسو الثالث عشر (Alfonso XIII)[2]، كثيراً من الاضطرابات والأزمات السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، لاسيما بعد هزيمة الجيش الإسباني أمام جيش الريف بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي في معركة أنوال، ووصلت الأوضاع إلى حافة الثورة، الأمر الذي جعل الملك يكلف الجنرال ميغيل بريمو دي ريفيرا (Miguel Primo de Rivera)[3] بتشكيل حكومته العسكرية، ليبدأ العهد الديكتاتوري الجديد في إسبانيا في عام 1923[4].

أخضع ريفيرا إسبانيا لحكم ديكتاتوري صارم، وقام بتعليق الدستور، وحل البرلمان، وفرض الأحكام العرفية، وفرض القيود على الحريات والصحافة، ونفى زعماء المعارضة إلى الخارج[5]، واستمر بالحكم سبع سنوات، إلا أن النقمة الشعبية كانت كبيرة ضده، ووصلت إلى أنه خسر دعم الجيش والملك الذين كانا يسندانه بقوة في بداية الأمر، لذلك اضطر لتقديم استقالته في 28 كانون الثاني 1930[6].

اعقب ريفيرا في السلطة الجنرال بيرنجور (Berengure) الذي حاول إنجاز برنامج إصلاحي تمثل بمنح العفو العام عن السجناء السياسيين، وحل الجمعية العامة التي أسسها ريفيرا، وأعاد العمل بدستور 1876 بناء على توجيهات الملك، وأعاد الضباط الذين أقصاهم ريفيرا، ووعد بإجراء انتخابات عامة في نهاية العام 1930، إلا أن كل ذلك لم يشفع له، وبقيت الأحوال مضطربة، مما اضطره للاستقالة[7]. بعد استقالة بيرنجور، خلفه الأدميرال خوان أثنار (Juan Aznar)، وهو ملكي مخلص،

(1) البارو سوتو كارمونا، إسبانيا طريق التغيير والانتقال إلى الديمقراطية، ترجمة قاسم عبد الكريم، ديوان للنشر، مدريد، 2015، ص 20.

(2) الفونسو الثالث عشر (1886ـ 1941): ملك إسبانيا يعود نسبه إلى أسرتي آل بوربون وآل هبسبرغ، هرب إلى فرنسا عند فوز الجمهوريين في الانتخابات عام 1931، وعاش فيها حتى وفاته عام 1941.
ينظر: إيمان جواد هادي البرزنجي، دور ألمانيا في الحرب الأهلية الإسبانية 1936ـ1939، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد/ جامعة بغداد، 2000، ص 2.

(3) ميغيل بريمو دي ريفيرا: عسكري إسباني ذو خبرة كبيرة، خدم مع القوات الإسبانية في كوبا والفلبين خلال الحرب الإسبانية ـ الأمريكية، وقاتل في مراكش، وبعد العام 1915 أصبح حاكماً عسكرياً لعدة مناطق في إسبانيا.
ينظر: إيمان جواد هادي البرزنجي، المصدر السابق، ص 2.

(4) Ferdinand Schevill, A History of Europe (from the reformation to the present day), CE and Com_pany, New York, 1939, p. 760.

(5) H. A. Davies, An out line History of the world, 4th edition, Oxford University press, p. 540 .

(6) إيمان جواد هادي البرزنجي، المصدر السابق، ص 3.

(7) Walter Consuelo Langsam, The World Since 1919. New York, 1967, pp. 189_190 .

بيد أن الأمور ازدادت سوءً، وحدثت انتفاضة شعبية، لم يتم السيطرة عليها إلا بعد إعلان الأحكام العرفية[8].

اشتعل الصراع بين مؤيدي الحكم الملكي في إسبانيا، ومناهضين له ينادون بإلغاء الملكية وإعلان الحكم الجمهوري، فعقدت الانتخابات البلدية في 12 نيسان 1931، وجاء صوت الأغلبية مع الحكم الجمهوري، إلا أن الملك رفض الاستجابة لصوت الشعب بالتخلي عن العرش، فقام الجيش الإسباني برفع الحماية عنه، وهدد الكالا زامورا (Alcala Zamora)[9] بالثورة، فما كان من الملك الفونسو إلا أن غادر إسبانيا بلا رجعة، وذلك في 14 نيسان 1931، إذ سافر إلى روما وأكمل حياته هناك، إلى أن توفي عام 1941[10]. عند مغادرة الملك ألفونسو الثالث عشر، أعلن زامورا الجمهورية الثانية في 14 نيسان 1931، وتم تشكيل حكومة مؤقتة برئاسته، تألفت من الشخصيات الإشتراكية البارزة، ومعتدلي الجمهوريين، تمثلت مهمتها بإزالة آثار الحكم العسكري السابق، وإعلان العفو العام عن السجناء السياسيين، والتحضير لإجراء انتخابات نيابية في حزيران 1931، وألغت الألقاب التشريفية، واعتقلت عدداً من المسؤولين الملكيين[11].

أجريت الانتخابات في 28 حزيران 1931، واشترك فيها (25) حزباً سياسياً، وأسفرت عن فوز ساحق للجمهوريين الذين حصلوا على (365) مقعداً، فقد حصل اليسار الجمهوري على (150) مقعداً، واليمين الجمهوري على (100) مقعد، والاشتراكيون على (115) مقعداً، بينما حصل الملكيون على (50) مقعداً[12]، وفي 9 كانون الأول 1931 وضع الدستور الذي نص على « أَنْ تكون اسبانيا جمهورية ديمقراطية عمالية لجميع الطبقات». ثم أُختير زامورا رئيساً للجمهورية في 10 كانون الأول 1931، كما انتخب المجلس رئيسا للوزراء هو مانويل أثانا (Manuel Azana)[13]، وتشكيل برلمان جديد (الكورتس) (Las Cortes)[14] الذي أُنتخب أعضاؤه عن طريق إجراء استفتاء شعبي على أن يُعاد كل أربع سنوات[15].

بيد أن قيام الجمهورية وتعليق الحكم الملكي لم يضع حد للمشاكل والاضطرابات التي عانتها إسبانيا، لاسيما بعد تزايد الخلافات بين الجمهوريين اليساريين من الاشتراكيين والفوضويين والراديكاليين والشيوعيين، وبين المحافظين اليمينيين الذين يمثلون العسكريين والملكيين وكبار الاقطاعيين ورجال الأعمال، فضلاً عن معظم رجال الدين الذين أعلنوا صراحة عداءهم للنظام الجمهوري[16]. جرت في العامين 1932 و1933 عدة انتفاضات، ففي آب 1932 قام الملكيون العسكريون بثورة في اشبيلية (Seville)، وفي كانون الثاني 1933 قامت ثورة نقابية فوضوية

(8) F. Lee Benns, Europe Since 1914 In Its World Setting, Crofts, New York, 1946, p. 324 .

(9) الكالا زامورا (1871ـ1949): سياسي إسباني، ورئيس جمهورية إسبانيا (1931ـ1936)، تولى مناصب وزارية عديدة في ظل الحكم الملكي، تحول إلى جمهوري، وسجن لنشاطه السياسي عام 1930، أصبح أول رئيس مؤقت، ثم رئيساً للجمهورية الإسبانية الثانية. ينظر: إيمان جواد هادي البرزنجي، المصدر السابق، ص 6.

(10) Hernández Gil, Antonio. El cambio político español y la constitucion, Planeta, Barcelona, 1982, p. 23 .

(11) Benns, op. cit, p. 559 .

(12) Eugene N. Anderson, Mod_ern Europe in World Perspective 1914 to the present, New York, 1965, p. 397 .

(13) مانويل اثانا (1881ـ1940) سياسي اسباني تولى رئاسة الوزراء في الجمهورية الثانية عام 1931، ثم رئيس الجمهورية للمدة 1936ـ1939 بدأ حياته كاتباً، ثم تحول إلى السياسة، وتحول من التعليم الكنيسي إلى مناهض للكنيسة، وبعد انتصار فرانكو نفي إلى فرنسا حتى وفاته عام 1940. ينظر: إيمان جواد هادي البرزنجي، المصدر السابق، ص 6.

(14) يعرف هذا المجلس باسم (Las Cortes) ولا يزال يعرف في إسبانيا بهذا الاسم، ويضم مجلسي النواب والشيوخ، يتم انتخابهما بشكل مباشر من الشعب، ويعود تأسيسه إلى أواخر القرون الوسطى، استخدمه الجنرال فرانكو خلال حكمه كمجلس تشريعي يتكفل شكلياً باصدار القوانين التي يرغب النظام بإقرارها من قبل أعضاء غير منتخبين.

(15) Benns, op.cit, p 460 ـ.

(16) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين (تطور الأحداث ما بين الحربين 1914ـ1945)، ط 3، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1986، ص 309.

قرب برشلونة، وبعدها عدة انتفاضات وأعمال عنف في مدريد وملقا وبعض مدن الأندلس. وازدادت حدة الخلافات بين أحزاب البرلمان، لذلك اضطر الرئيس زامورا إلى حل المجلس في تشرين الأول 1933، وألف حكومة ائتلافية من أجل إجراء انتخابات جديدة[17].

جرت الإنتخابات في 12 تشرين الثاني 1933 وخسرت الأحزاب اليسارية فيها، وحلَّت محلها الأحزاب المعتدلة واليمينية، إذ فاز اليمين ب (44%) من مقاعد المجلس النيابي، وحصل اليسار على (21%)، بينما نال المعتدلون (35%)، لذلك حاولت الحكومة الجديدة الإبتعاد عن المعسكر اليساري، فألغت العديد من قرارات الحكومة السابقة، وحسَّنت علاقاتها مع الفاتيكان[18]. وبهذا خسرت إسبانيا للمرة الثانية فرصة تشكيل حكومة جمهورية محافظة قادرة على منع التمرد المضاد للجمهورية.

استمر الاضطراب السياسي خلال الأعوام 1933 ـ 1935، وتبدلت عدة حكومات، ولكن من دون نتيجة تذكر، إذ استمر تمرد أكثر من إقليم، ومن أهمها إقليمي كتالونيا والباسك، وبسبب دوامة العنف في البلاد دعت أحزاب اليسار إلى إضراب شامل ضد ما أسمته تحول البلاد نحو الفاشية[19]. أدى انعدام الاستقرار الوزاري، وخشية رئيس الجمهورية زامورا على النظام الجمهوري إلى خلع الحكومة وتعيين رجل جمهوري معتدل رئيساً للوزراء، وهو مانويل بورتيلافيا ياداريس (Manuel Portela-va Lladares)، إلا إنه لم ينجح كذلك، فاضطر الرئيس لحل الكورتس وأمر بإجراء انتخابات جديدة، تمخض عنها فوز الجبهة الشعبية (P.F) ذات الاتجاه اليساري ب (356) مقعداً والمتمثلة بالاشتراكيين والبرجوازيين الديمقراطيين الذين اتحدوا لأغراض انتخابية، والطرف الآخر حزب اليمين وعلى رأسهم (جل روبز)، الذي ترأس الإتحاد الفيدرالي الإسباني المستقل (C.E.D.A) بـــ(165) مقعداً، بينما نال الوسط المعتدل (53) مقعداً. وعاد (أزانا) مرة أخرى ليصبح رئيساً للوزراء ثم رئيساً للجمهورية مرة أُخرى[20].

حدثت أَعمال عنف كبيرة ما بين انتخابات شباط 1936 وإعلان تمرد الجنرال فرانثيسكو فرانكو (Francisco Franco)[21]، تمثلت بحرق (251) كنيسة، و(324) مكتب صحيفة ونادياً سياسياً وبيتاً خاصاً، ودمر (79) ديراً، وقتل (339) شخصاً، وجرح (1287) شخصاً، و(331) اضراب، واقتتال ابناء الشعب في الشوارع فيما بينهم، وكلا الطرفين مسؤول عما حدث[22]. بعدها تم تعيين سانتياغو كاساريس كويركا (Santia-go Casares Quiroga) رئيساً لمجلس الوزراء، الذي كان يضم أعضاء جمهوريين

(17) Rafael Altamira, A history of Spain (from the beginning to the present day), 4th, New York, 1958, p. 619.

(18) Schevill, op.cit, p. 759 .

(19) لمزيد من التفاصيل ينظر: إيمان جواد هادي البرزنجي، المصدر السابق، ص 11ـ13.

(20) المصدر نفسه، ص 14ـ16.

(21) فرانثيسكو فرانكو: ولد في 4 كانون الأول 1892، دخل الأكاديمية الحربية في توليدو (Toledo) عام 1907، شارك في الحملات العسكرية الإسبانية في مراكش بين عامي 1912 و1917، شغل منصب مدير عام الأكاديمية العسكرية خلال المدة 1927ـ1931، ثم أصبح قائداً عاماً للجيش الإسباني في مراكش خلال المدة 1931ـ1934، أصبح رئيساً لأركان الجيش الإسباني عام 1935، وفي 17 تموز 1936 قاد الحركة المسلحة ضد الجمهورية، وفي عام 1937 أسس حزب الفلانجة، وفي عام 1938 أصبح رئيساً للدولة ورئيساً للوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، واستمر في الحكم حتى وفاته في العام 1975. ينظر: Encyclopedia Americana, New York, 1962, P. 92 .

(22) Johanson, Paul. A History of modern world from 1917 to the 1980, Great Britain, 1983, p. 326 .

فقط، وبسبب قلق الحكومة من الجيش، أصدرت قراراً بإحالة جميع ضباط الجيش المشكوك في ولائهم على التقاعد، فضلاً عن فصل ونقل عدد آخر من الضباط غير المؤيدين، ومنهم الجنرال فرانكو الذي كان رئيساً للفيلق الأجنبي الإسباني في مراكش، الذي نفي إلى جزيرة تناريف (Tenerife) في جزر الكناري[23].

(23) Walter Consuelo Langsam, op. cit, p. 197.

لم تدم سعادة الشعب طويلا بإعلان إسبانيا جمهورية، وأتت الرياح بما لا تشتهي السفن، فالحكم الجمهوري الذي كان حلماً للإسبان، تحول فجأة إلى كابوس، بعد أن أحكمت الجبهة الشعبية اليسارية قبضتها على السلطة، ومن خلال متابعة واستقراء الأَحداث قبيل الحرب الأَهلية يتبين أَنَّ الواقع السياسي الإِسباني بتياراته المتنافسة للوصول الى السلطة لم تكن بمستوى تحمل مسؤولية لإدارة البلاد، وذلك لعدم إِتباعِها التغيير التدريجي في عملية الإِصلاح السياسي، وابتعادها عن الإعتدال في تطبيق العدالة الإِجتماعية والإِنتقالية، والدخول في صراعات داخليةٌ أدت إِلى الإِنزلاق في حرب اهلية[24].

(24) البارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص 36.

ففي حزيران عام 1936 أصبحت إسبانيا على أَبواب حرب أَهلية، لاسيما بعد خطابات خوزيه كالفو سوتيلو ضد حكومة كويركا، والرسالة التي وجهها الجنرال فرانكو في الخامس والعشرين من الشهر نفسه للرئيس أثانيا يحذره فيها من سياسة الحكومة ازاء الجيش. إلا أن القشة التي قصمت ظهر البعير تمثلت باغتيال كالفو سوتيلو على يد حرس الثورة الجمهوري في الثالث عشر من تموز 1936، إذ مثلت الحادثة السبب الرئيس للثورة التي قادها الجنرال فرانكو[25].

(25) إيمان جواد هادي البرزنجي، المصدر السابق، ص 20.

إن تلك الأحداث قدّمت للجنرال فرانكو تبريرا للانقلاب العسكري والوثوب على السلطة في الثامن عشر من تموز عام 1936م، إذ أعلن رفضه لحكم الجبهة الشعبية التي تحكم إسبانيا، وهددها بتكوين جيش ضخم من الضباط المغاربة الذين قدم لهم العديد من الإغراءات لينضموا إلى جيشه، إلا أن الجبهة الشعبية رأت أن فرانكو لن يفلح أبداً في خطته، ولن يستطيع ضم ولو عشرة ضباط إلى صفه، بحجة أنهم سيرفضون الانضمام لقوات الاستعمار. لكن خابت ظنونهم واستطاع فرانكو تكوين جيش من خمسين ألف جندي مغربي بقيادة المارشال محمد مزيان الذي كان بمثابة يده اليمنى، وساعده بشكل رئيس في جذب الضباط المغاربة وإقناعهم بالانضمام إليه. وبدأت المواجهات العسكرية بين الجبهة الشعبية التي كانت تضم الشيوعيين والاشتراكيين، والجبهة القومية بقيادة فرانكو وجيشه، تحولت إلى حرب أهلية، انتهت بانتصار فرانكو الذي قضى على الجبهة الشعبية، وذلك بمساعدة ودعم من موسوليني وهتلر[26].

(26) Soto, Álvaro. La transición a la democracia España 1975_1982, Alianza editorial, Madrid, 1998, p. 66.

انتهت الحرب الأهلية في العام 1939 بعد صراع دام ثلاث سنوات، وراح ضحيتها مئات الآلاف بين قتيل وجريح، فضلاً عن الآلاف الذين نزحوا بسبب الحرب التي طالت كل شيء، فالحرب حولت مدينتي مدريد وبرشلونة إلى حرائق لا تنطفئ، لدرجة أنه كان يُشار إلى الحرب بأنها أولى معارك الحرب العالمية الثانية، وفي الأول من نيسان 1939 تم إعلان فرانثيسكو فرانكو رئيسا للجمهورية الإسبانية[27].

وبعد انتهاء الحرب الأهلية فشلت محاولات إعادة النظام الملكي، لأن الجنرال فرانكو بصفته رئيساً للدولة أعطى لنفسه وضعاً خاصاً ثبّته في قانون أقره في العام 1974 عُرف بقانون وراثة رئاسة الدولة، ونص على أن « نظام الحكم في إسبانيا هو ملكي، ومن صلاحيات رئيس الدولة ترشيح الشخص الذي يراه مناسباً ليكون ملكاً أو وصياً، وذلك عملاً بتقاليدها التاريخية كوحدة سياسية قائمة في إطار دولة مجتمع كاثوليكي له مؤسسات نيابية»[28].

تحولت إسبانيا خلال حقبة حكمه إلى دولة بوليسية تتبع سياسات التعذيب ضد مواطنيها، تحديداً الموالين للمعسكر الشرقي. ويكاد يكون الشيء الوحيد الذي لم يقلد فيه فرانكو هتلر وموسيليني، هو إعلانه حياد إسبانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي مكّنه من البقاء في الحكم حتى وفاته في العشرين من تشرين الثاني 1975. ومن الجدير بالذكر أن فرانثيسكو فرانكو أعاد إسبانيا للحكم الملكي عام 1947 واستطاع أن يقضي تماماً على الحماس عند الإسبان للجمهورية[29].

اتسم حكم الجنرال فرانكو بعدة صفات أَهمها: عدم وجود دستور، وتركز السلطة بيده، فهو يُشَّرع القوانين، وذلك لحالة الطوارئ التي أعلنها في البلاد حتى عام 1948، كما إن مؤسسات الدولة عملت على إتباع ودعم قرارات رئيس الدولة دون أي قاعدة ديمقراطية، وكانت المناصب السياسية تشغل بالتعيين، لحرمان المواطنين من حق التصويت والانتخاب، فضلاً عن عدم السماح بتشكيل الأحزاب السياسية بسبب اتهامها من قبْل النظام بزرع الانشقاق والفتنة بين مكونات المجتمع، وكان الجيش هو من يقوم بمهام الشرطة في المجتمع لحفظ النظام، وألغى دستور عام 1931، كما ألغى النقابات كافة ما عدى التنظيم النقابي الرسمي للعمال، ومارس القمع المستمر والمخطط للأصوات المعارضة للنظام كافة، والتحكم بوسائل الإعلام والصحافة والطباعة، وجعل لها وزارة خاصة تسمى وزارة الإعلام، وكانت تفرض مراقبة صارمة عليها لجعلها مصدر دعاية لنظامه السياسي[30].

(27) عندما تولى فرانكو حكم إسبانيا اكتمل بذلك مثلث الطغيان في أوروبا آنـذاك، ضلعاه الآخـران هما هتلر وموسوليني، اللذان تأثر بهما فرانكو تأثراً واضحاً وملحوظاً، فكان أول ما قام به بعد توليه الحكم مطاردة الشيوعيين والاشتراكيين وتصفيتهم، ما دفع الكثيرين للهرب خارج البلاد، كما أطلق هتلر على نفسه لقب (الفوهرر) أي القائد، وسمى موسوليني نفسه (الدوتشي) أي الزعيم، لقب فرانكو نفسه (الكاوديو) أي زعيم الأمة.

(28) البارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص 42.

puell de la Villa, Fernando. (29) Historia del ejercito en España, Alianza editorial, Madrid, 2000, . p. 52

Paul, Preston. Franco cau_ (30) dillo de España, random house .mondadori, 1994. p.78

ثانياً: التحول الديمقراطي في إسبانيا

تعرف مرحلة التحوَّل الديمقراطي بأنَّها المدة الزمنية التي تفصل بين سقوط النظام الدكتاتوري، والتحول إلى نظام ديمقراطي وترسيخه، وجوهر هذه المرحلة هو[31]:

1 - قبول الفاعلين السياسيين كافة بشرعية المؤسسات الجديدة لتحقيق الديمقراطية الإقتصادية، التي تُحقق نمط متساوي لتوزيع السلع والخدمات والوصول إلى الديمقراطية الاجتماعية.

2 - منح مختلف فئات المجتمع القدر نفسه من حقوق المشاركة.

3 - تكريس النمط الجديد من مؤسسات العهد الديمقراطي.

(31) حسنين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005،، ص145.

وهنالك عدة عوامل داخلية، وأخرى خارجية تدفع باتجاه التحول الديمقراطي منها:

1 - عجز النظم التسلطية في حصولها على الرضى الشعبي مما حدا بها إلى فقدان شرعيتها على المستوى الداخلي، ثم الإطاحة بهذه النظم.

2 - وجود عوامل واعتبارات داخلية تتعلق بشروط ومتطلبات التحول الديمقراطي سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

3 - ظهور قوى سياسية ديمقراطية تعمل على تحقيق التحول الديمقراطي.

4 - التطلعات الشعبية المتزايدة وما يترتب عليها من مطالب سياسية، واجتماعية واقتصادية.

5 - عدم قدرة النظام السياسي القائم على إشباع تلك التطلعات لعدم وجود مؤسسات تمثيلية متعددة لاستيعابها سيؤدي إلى مزيد من الإحباط الاجتماعي، والغضب غير المنظم الذي يهدد النظام القائم.

وتعد تجربة خوان كارلوس دي بوربون (Juan Carlos de Borbón)[32] ملك إسبانيا السابق تجربة فريدة في نقل مسيرة بلاده من الديكتاتورية في تجربتها الأولى نحو الجمهورية ونقلة نوعية نحو الديمقراطية فيما سمي بالمسيرة الخضراء.

ففي يوم 22 تموز 1969 صادق البرلمان الإسباني على تعيين خوان كارلوس وريثاً للعرش بدلاً من والده خوان ألفونسو دي بوربون الذي كانت علاقاته سيئة بفرانكو. وأقسم الأمير الشاب في ذلك اليوم على رعاية وتنفيذ القوانين الأساسية للمملكة الإسبانية ومبادئ الحركة الوطنية (أي أيديولوجية فرانكو)، ولكنه مع ذلك اعتمد

(32) ولد خوان كارلوس ألفونسو فيكتور ماريا دي بوربون يوم 5 كانون الثاني 1938 في روما بإيطاليا وكانت عائلته آنذاك في المنفى، إذ كانت تقيم العائلة المالكة الإسبانية بعد إعلان الجمهورية الثانية في إسبانيا عام 1931م، ثم انتقل في عام 1946م للعيش في البرتغال مع والديه. وعاد خوان كارلوس من البرتغال إلى بلاده للمرة الأولى وحيداً وهو في العاشرة من عمره، ثم سافر إلى سويسرا لتلقي تعليمه الأولي، وفي 18 كانون الثاني 1955م عاد إلى بلاده إذ بدأ دراسته في الأكاديمية العسكرية الإسبانية، ومدرسة البحرية، والأكاديمية الجوية. وأنهى في العام الدراسي 1960ـ1961 دراسته في جامعة كومبلوتينسي بمدريد، التي درس فيها القانون السياسي والدولي والاقتصاد والمالية العامة. نصب ملكاً على إسبانيا في 22 تشرين الثاني 1975 بعد وفاة الجنرال فرانكو، وفي 18 نيسان 2012م فاجأ البلاد حين ظهر بصحة ضعيفة أمام وسائل الإعلام في مستشفى بمدريد قبل أن يقدم اعتذاراته التاريخية قائلًا: «أنا آسف كثيراً، لقد تعرضت للخداع وهذا الأمر لن يحصل مجددًا»، وهكذا أنهى الملك مسيرته باعتذار للشعب الذي عاش لأجله سنوات عديدة وأنهى مسيرته التي سميت بالمسيرة الخضراء باعتذار لشعبه الذي أعاد الحلم له بعد فقد الجمهورية لأحلامها في عهد فرانكو، وتنحى في يوم 2 حزيران 2014، إذ تخلى عن العرش لابنه فيليبي السادس ليصبح ملكا لإسبانيا، وهو ابنه الوحيد والثالث في الترتيب بعد شقيقتيه إيلينا وكريستينا، من الملكة صوفيا اليونانية الأصل.

على الصلاحيات التي منحتها له تلك القوانين للدفع قدماً باتجاه تغيير النظام الدكتاتوري وتمهيد الطريق أمام إحلال الديمقراطية محله[33].

(33) البارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص 45.

وبعد وفاة فرانكو في 20 تشرين الثاني 1975، أصبح خوان كارلوس الأول ملكاً على إسبانيا وتم تنصيبه بعد يومين من ذلك التاريخ، ومنذ انطلاقة العملية السياسية ما بعد فرانكو، طرحت خمسة مشاريع إصلاح سياسية رئيسة، كان الثلاثة الأولى منها قابلة للتطبيق، أما المشروعان الأخيران فكانا غير قابلين للتطبيق، وهي كالآتي [34]:

(34) المصدر نفسه، ص 30ـ31.

1 - مشروع إصلاحات سياسية شكلية محدودة من قبل بعض شخصيات نظام فرانكو.

2 - مشروع إصلاحي يقوم على القطيعة مع نظام فرانكو الديكتاتوري كونه يفتقد للشرعية الكافية لطرح أي مشروع سياسي إصلاحي يأتي من الأعلى، أي من داخل نظام الحكم ذاته، وحظي هذا المشروع في بداية طرحه بتأييد الحزب الاشتراكي العمالي والحزب الشيوعي وأحزاب يسارية وقومية وإقليمية.

3 - مشروع إصلاحي حقيقي للانتقال نحو الديمقراطية قاده رجال من النظام نفسه، تزعمه عدد من الشخصيات السياسية الشابة ذات التوجهات الليبرالية الداعية لانفتاح سياسي حقيقي، ومن أبرزهم أدولفو سواريث (Adolfo Suarez)، وألفونسو أسوريو (Alfonso Osorio)، وتوركواتو فرناندیث ميراندا (Torcuato Fernández Miranda)، وميغيل ايريرو دي مينيون (Miguel Herro de Minion)، وأوسكار الثاغا (Oscar Alzaga)، ولاندیلینو لافییا (Landelino Lavilla).

4 - مشروع اعتمد النهج الثوري اليساري المتطرف.

5 - مشروع اعتمد على الاستمرار بنهج نظام فرانكو دون أي اصلاح سياسي.

أحدث الحراك بشأن هذه المشاريع السياسية نزاعاً تم حله من قبل المجتمع المدني الإسباني الذي أكد رغبته في تحقيق تغيير هادئ، بعيداً عن أي شكل من أشكال التطرف، وذلك من خلال توجهه بثبات لصالح مشروع الإصلاح الديمقراطي الحقيقي، وإن كان نشأ من داخل النظام الديكتاتوري نفسه بعد وفاة الجنرال فرانكو، بعد أن أدرك أن ذلك المشروع هو الأمثل والأفضل لتطلعاته، وفي تحقيق المصالحة الوطنية والانتقال إلى نظام ديمقراطي بشكل سليم، والتغلب على آثار الحرب الأهلية، التي كانت لا زالت قائمة في ذاكرة الكثير من فئات الشعب الإسباني. وقد

أخذ الملك خوان كارلوس الأول بتعديل خطابه السياسي وتعامله مع مستجدات الوضع السياسي، وبدأت مواقفه تتغير لصالح مشروع الإصلاح الديمقراطي الحقيقي، سعياً منه للتركيز على هدف رئيس، وهو تعزيز وجود المؤسسة الملكية ودورها في تحقيق استقرار إسبانيا[35].

(35) المصدر نفسه، ص 31.

وتوصل الملك خوان كارلوس إلى أن الاستمرار بنهج فرانكو نفسه سيعرض الملكية للخطر، الأمر الذي شجعه على البحث عن مشروع إصلاح سياسي حقيقي يضمن عودة الملكية وبقائها في أعلى هرم السلطة[36].

(36) Básquets, Julio. Militares y Demócratas ـ Memorias de un fundador de la UMD y diputado socialista, Plaza & Janes, Barcelo_na, 1999, p. 68.

وكان من أهم القرارات التي اتخذها فور توليه العرش في 22 تشرين الثاني 1975، تجديد الثقة برئيس الحكومة كارلوس أرياس نافارو الذي سبق أن عينه الجنرال فرانكو مطلع عام 1974، وتعيين توركواتو فرناندیث ميراندا (Torcuato Fernandez Miranda) رئيساً للمجلس التشريعي (Las Cortes).

وعلى الرغم من دعمه أول الأمر لمشروع الإصلاح السياسي الشكلي، فضلاً عن أن سلوكه السياسي منذ تنصيبه ولياً للعرش في عام 1969 وحتى وفاة فرانكو لم يكن يشير إلى أنه ممكن أن يتبنى إصلاحاً حقيقياً. بيد أن جمود حكومة كارلوس أرياس نافارو ازاء الشروع باصلاحات ديمقراطية حقيقية، وظهور واقع دولي جديد لصالح إقامة النظم الديمقراطية كما في البرتغال واليونان، الأمر الذي أثار توتراً شديداً بين تلك الحكومة والحزب الاشتراكي العمالي والقوى السياسية اليسارية الرافضة لتنفيذ عملية التغيير من أعلى الهرم، أدى إلى التحول بموقف الملك خوان كارلوس باتجاه الإصلاح الديمقراطي الحقيقي[37].

(37) Carr, Raymond y Juan Pab_lo Fusi, España de la dictura a la democracia, Planeta, Barcelona, 1979, p. 47.

قدّم رئيس الوزراء أرياس نافارو استقالته التي قبلها الملك، ووقع اختياره على أدولفو سواريث إحدى الشخصيات السياسية البارزة والشابة في النظام الفرانكوي، والداعية لمشروع إصلاحات سياسية حقيقية، وقرر تعيينه رئيساً لحكومة جديدة في الأول من تموز 1976[38].

(38) البارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص 48.

وكانت أولى خطوات الملك خوان كارلوس لتشجيع إحلال الديمقراطية في البلاد تمثلت في الإفراج عن المعتقلين السياسيين، والتصالح مع أحزاب المعارضة، وتخفيف القبضة الأمنية على المجتمع. فضلاً عن وضع شخصية ليبرالية على رأس الحكومة هو أودولفو سواريز لتجمع الحكومة وزراء تتوافق عليهم كل من قوى النظام القديم والإصلاحيين من داخل النظام من ناحية وقوى المعارضة من ناحية

أخرى. وقيامه بتشكيل حكومة توافقية قوامها القوى الليبرالية من الجانبين، ووضع قانون انتخابي جديد والاستفتاء على برنامج للإصلاح السياسي في عام 1976، والاستفتاء على الدستور عام 1978[39]. سعت حكومة أدولفو سواريث فور تسلمها مهامها إلى تحقيق أهدافها في ثلاث مراحل، هي[40]:

(39) Soto, Álvaro. op.cit, p. 66 .

(40) البارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص 59.

1 ـ العمل على إقرار قانون الإصلاح السياسي في المجلس التشريعي، وتنظيم استفتاء شعبي لمنح الشرعية لمشروع الاصلاحات الديمقراطية الحقيقية.

2 ـ تفكيك القوى التي كانت تعمل على إعاقة ممارسة الحريات العامة، والعمل على عملية المصالحة بين المواطنين الإسبان، والسماح بالعمل السياسي للمزيد من القوى السياسية ونقابات العمال، فضلاً عن نشر قواعد وضوابط تنظيم الانتخابات الحرة.

3 ـ الدعوة لعقد انتخابات حرة عامة لأول مرة منذ عام 1936، ليقرر الشعب إرادته.

وأكد أدولفو سواريث على أن «القانون الإصلاحي يهدف لإقامة نظام مؤسسات ديمقراطية من خلال استخدام الآليات الشرعية، ومن الضروري جداً ملائمة مؤسسات الدولة لضرورات المجتمع من خلال تبني الاعتدال والنظام ونبذ العنف»[41].

(41) المصدر نفسه، ص 62.

ويعدّ تأييد الملك خوان كارلوس لقانون الإصلاح السياسي الذي وافق عليه البرلمان يوم 18 تشرين الثاني 1976م بأغلبية كاسحة (94%) في استفتاء شعبي نظم في 15 كانون الأول 1976 من أجرأ خطواته، وكان العلامة الفارقة التي أعلنت بدأ ما يُعرف باسم (المرحلة الانتقالية) الإسبانية نحو الديمقراطية، ويعدّ إصدار هذا القانون نقطة تحول تاريخية شكلت عملياً نهاية النظام الفرانكوي، وانطلاقة حقيقية لعملية الانتقال نحو الديمقراطية، كونه مهد الطريق للسماح بتعددية سياسية حقيقية[42].

(42) استثنى هذا القانون في بدايته الحزب الشيوعي الإسباني من التعددية السياسية، وعدّه من القوى السياسية المتطرفة، إلا أنه بعد أشهر من ذلك أدخلت حكومة أدولفو سواريث الأولى تعديلاً عليه، نص على عدّ الحزب الشيوعي الإسباني حزباً شرعيا، والسماح له بالعمل السياسي، وتمكن من الاشتراك في الانتخابات الديمقراطية الأولى التي نظمت في 15 حزيران 1977.

ومن أهم أعمال حكومة سواريث إلغاء المؤسسات القمعية، وفي مقدمتها محكمة الأمن العام، وأجهزة الرقابة الإعلامية والنشر، وإلغاء الحزب الواحد الحاكم، وإصدار قرارات عفو جديدة لإطلاق سراح المزيد من السياسيين المعتقلين، وإعادة بعض الهيئات التي كانت قائمة قبل الحرب الأهلية، وألغيت بعد إقامة نظام فرانكو، وتنظيم علاقة أفراد القوات المسلحة بالعمل السياسي، وتعديل قانون تسجيل القوى السياسية والاجتماعية ونقابات العمال من خلال السماح للمزيد منها بالعمل السياسي، وتبني نظام انتخابي جديد يسهل تنظيم انتخابات شرعية عامة في

البلاد، فضلا عن تنظيم علاقات العمل بين نقابات العمال وأرباب العمل وإدارات الدولة[43].

(43) Basquets, op.cit, p. 70.

إجازة الأحزاب السياسية والنظام الانتخابي

بعد تدهور صحة الجنرال فرانكو في العام 1974، تمت المصادقة على قانون (النظام الأساسي للتجمعات السياسية)، ونص على التساهل مع تشكيل تجمعات سياسية، على أن لا تتعارض مع توجهات ومبادئ نظام فرانكو، وجوهر (لائحة القوانين الأساسية). وعلى الرغم من عدم جديته وفاعليته، فقد كانت لهذا القانون أهمية تمثلت بتجديد مهم في شخصيات نظام فرانكو، والتي أنشأت بعض التشكيلات السياسية، وأصبحت فيما بعد أطرافاً مهمة في عملية الانتقال الديمقراطي. ومن أبرز تلك الشخصيات أدولفو سواريث الذي ترأس تنظيم عرف باسم (وحدة الشعب الإسباني)، وفدريكو سيلفا وألفونسو أوسوريو الذين أسسا تنظيم (الاتحاد الديمقراطي الإسباني)، وفيما بعد أسس فدريكو سيلفا حزب التحالف الشعبي اليميني الذي تحول إلى أحد الحزبين الرئيسين في إسبانيا، وتغير نهاية عقد الثمانينيات إلى اسم الحزب الشعبي[44].

(44) البارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص 66.

ولم يقتصر التجديد وإعادة التنظيم على السياسيين في نظام فرانكو، فأحزاب المعارضة هي الأخرى شهدت تجديداً مماثلاً. ففي نهاية العام 1974 عقد الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني مؤتمره الثالث عشر في مدينة سورزانز في فرنسا، بحضور ما لا يقل عن (2500) عضواً، وتم انتخاب قيادة جديدة ترأسها القيادي الاشتراكي الشاب فيليب غونثالث. وازداد عدد المشاركين في المؤتمر العام الذي عقد في مدريد نهاية العام 1976 إلى أكثر من (9000) عضو، وكان هدف الحزب الرئيس تعزيز الهوية السياسية للحزب، وعزل الحزب الشيوعي الإسباني، وجذب أكبر عدد ممكن من المتعاطفين معه لصفوف الحزب الاشتراكي[45].

(45) المصدر نفسه، ص 67.

أما بالنسبة للحزب الشيوعي الإسباني، فإن حالته تختلف عن الحزب الاشتراكي، فقد تأخر الاعتراف به، بسبب شدة نشاطاته المعادية لنظام فرانكو، ولكن بعد وفاة فرانكو بدأ الحزب بالاعتدال لغرض تحقيق هدفه بالسماح له بالعمل السياسي. وكان ذلك الاعتدال استجابة للشروط التي وضعتها حكومة سواريث، وأهمها قبول الملكية، واحترام رموز مؤسسات الدولة كافة، ونبذ أشكال العنف. وبالفعل أعلنت حكومة أدولفو سواريث في 9 نيسان 1977 السماح بالعمل السياسي للحزب الشيوعي الإسباني[46].

(46) Basquets, op.cit, p. 72.

وتميزت منظومة الأحزاب السياسية الإسبانية في بداية العملية الانتقالية بكثرة مكوناتها، إذ بلغ عددها (87) قوة سياسية خلال الانتخابات الأولى التي نظمت في العام 1977، رغم وجود بارز لقوى سياسية كبيرة في الساحة السياسية، وتعود تلك الميزة إلى الثقل السياسي لزعاماتها. أما بالنسبة لتمويل تلك القوى، فإنها تبدو ضعيفة وغامضة، إذ كان أكثرها يعتمد على مساعدات الدولة وفقاً لنسبة تمثيلها البرلماني، الأمر الذي أدى إلى انقراض الأحزاب الصغيرة التي لم تحصل على تمثيل في البرلمان.

ومن أهم القوانين التي أقرتها حكومة أدولفو سواريث في وقت مبكر القانون الانتخابي، والذي نص على الاقتراع العام والمباشر والسري والمتساوي في الفرص بما ينسجم مع الأنظمة الديمقراطية، وتم اعتماده في الانتخابات العامة التي أجريت في 15 حزيران 1977. وفي السنوات اللاحقة أدخلت عليه بعض التعديلات لتشمل تبني قاعدة دهوند (D' Hondt) الخاصة بتوزيع مقاعد مجلس النواب حسب نسبة الأصوات التي تحصل عليها القوى السياسية في المناطق الانتخابية. ويمكن عدّ النظام الانتخابي الاسباني قريباً من الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الأغلبية، وما يترتب على ذلك من فائدة لصالح القوى السياسية الكبرى، وضرر على فرص تمثيل القوى السياسية الصغيرة. وكان هدف اعتماد ذلك النظام ضمان توفير التماسك والاستقرار للسلطة التنفيذية، بما ينسجم مع متطلبات نجاح العملية الانتقالية، وتجنب دخولها في أزمات وحالات من الضعف كما كان يحدث في إيطاليا[47].

(47) البارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص 70ـ71.

الانتخابات العامة الأولى ودورها في التحول الديمقراطي

توجه الناخبون الإسبان لأول مرة بعد أكثر من أربعة عقود إلى الانتخابات في 15 حزيران 1977، ولم تتوجه أصوات الناخبين استجابة لتقليد سياسي حزبي، إنما استجابة لاندفاعات تتعلق بطبيعة المواضيع السياسية التي كانت تطرح آنذاك، فضلاً عن تلك الأصوات تأثرت بطبيعة الزعامات السياسية، وفقدان الثقافة السياسية الديمقراطية، ويعدّ ذلك مسألة طبيعية في عمليات الانتقال الديمقراطي. إذ لم يكن الرأي العام الإسباني ناضجاً ذلك الوقت، وكان المجتمع يميل إلى الاستقرار أكثر من الحرية، رغم رغبته الشديدة فيها، وكذلك كان يميل إلى المساواة أكثر من الحرية، لاسيما عندما يتعلق الأمر بوضعه الاقتصادي.

وكانت نتائج أول تجربة انتخابية بالشكل الآتي[48].

(48) نقلا عن: البارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص 77.

ت	الأحزاب والائتلافات	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد	نسبة المقاعد %
1	ائتلاف اتحاد الوسط الديمقراطي	34.6	166	47.4
2	الحزب الاشتراكي	29.3	118	33.7
3	الحزب الشيوعي	9.4	20	5.7
4	حزب التحالف الشعبي اليميني	8.8	16	4.6
5	الحزب القومي الباسكي	1.7	8	2.3
6	الحزب الديمقراطي الكتلاني	2.8	11	3.1
7	قوى أخرى	13.4	11	3.1
	المجموع	100	350	100

لقد أكدت نتائج الانتخابات الأولى، ومن ثم أعقبتها نتائج الانتخابات الثانية، تأثر الناخبين الإسبان بزعامة قادتهم السياسيين بشكل كبير، لقلة خبرتهم الانتخابية آنذاك، وتركز على كل من أدولفو سواريث وفيليب غونثالث وسانتياغو كاريو ومانويل فراغا زعماء أحزاب اتحاد الوسط الديمقراطي والاشتراكي والشيوعي والتحالف الشعبي اليميني.

أما عن نسبة المشاركة في الانتخابات، فكانت عالية إذا ما قورنت بالانتخابات اللاحقة التي أجريت في العام 1979، إذ بلغت 78.8%، وأظهرت النتائج تركز الأصوات على حزبي اتحاد الوسط الديمقراطي والاشتراكي الذين تمكنا من الحصول على نسبة 63.9% من الأصوات، أي ما يعادل 81.8% من إجالي عدد مقاعد مجلس النواب، وهكذا أصبح الحزبان محور الحياة السياسية في إسبانيا[49].

(49) المصدر نفسه، ص 77.

ويرى العديد من الباحثين السياسيين الأوروبيين أن نتائج انتخابات 1977 و1979 ترتب عليها تشكيل منظومة أحزاب سياسية تقوم على تعددية سياسية محدودة ومعتدلة وغير متمحورة بشكل مفرط، لأن عدد القوى السياسية قد انخفض بشكل ملحوظ، ليصل إلى ستة، فضلاً عن اعتدالها الإيديولوجي وقناعتها بالنظام السياسي. وعلى الرغم من تلك المزية، إلا أن هذا النوع من التعددية السياسية يترتب عليه تشكيل حكومات إئتلافية تتميز بعدم الاستقرار[50].

(50) Carr, Raymond y Juan Pablo Fusi, op.cit, p. 112.

إقرار الدستور الإسباني:

تميز إعداد الدستور الإسباني عن غيره من الدساتير الأوروبية أو الإسبانية السابقة بعدم وجود حكومة مؤقتة أو جمعية تأسيسية مكلفة بإعداد دستور جديد، إذ انطلقت مرحلة إعداد ذاتي للدستور قائمة على شرعية النظام الفرانكوي، كونها انطلقت نتيجة إقرار قانون الإصلاح السياسي، لتنتهي بإقرار الدستور عام 1978.

تم تشكيل لجنة في مجلس النواب لكتابة دستور جديد مكونة من سبعة أعضاء من السياسيين المتخصصين بالقوانين والحقوق، ثلاثة أعضاء من حزب اتحاد الوسط الديمقراطي الذي كان يتمتع بأغلبية بسيطة في المجلس، وهم ميغيل أريرو مينيون (Miguel Herrero de Miñón)، وخوسيه بيدرو بيريث يوركا (José Pedro Pérez Llorca)، وغابريل ثيسنيروس (Gabriel Cisneros)، وعن الحزب الاشتراكي غريغوريو بيثيس باربا (Gregorio Peces Barba)، وعن الحزب الشيوعي جوردي سولي تورا (Jordi Solé Tura)، وعن التحالف الشعبي اليميني مانويل فراغا (Manuel Fraga)، وعن الحزب الديمقراطي الكتلاني ميكيل روكا (Miquel Roca)، ولم تضم اللجنة أي عضو عن الحزب القومي الباسكي بسبب معارضته لبعض جوانب المسودة الخاصة بوضع إقليم الباسك وعلاقته مع إسبانيا[51].

(51) البارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص 83ـ84.

تميزت تلك اللجنة بانسجامها، مما ساعدها في التوافق السياسي لإعداد الدستور الذي تمت المصادقة عليه بأغلبية واسعة في مجلسي النواب والشيوخ في تشرين الأول 1978، ومن ثم إقراره في الاستفتاء الشعبي الذي أجري في 6 كانون الأول 1978، إذ صوت لصالحه 88% من عدد المصوتين، وكانت نسبة المشاركة في الاستفتاء قد بلغت 67%.

وبعد مصادقة الملك على نتيجة الاستفتاء دخل حيز التنفيذ بعد نشره في الجريدة الرسمية في 29 كانون الأول 1978، وبموجب الدستور أصبحت الملكية الإسبانية ملكية برلمانية، أي ليس لها الحق في التدخل في الحكم السياسي الذي يمارس بسلطاته الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. واعتُرف بالملك وريثاً شرعياً لسلالة بوربون التاريخية المالكة، وحوّل إسبانيا إلى نظام الملكية البرلمانية على الطراز الأوروبي، وهو كذلك يشغل منصب القائد العام للقوات المسلحة، من دون أية صلاحية في إعلان الحرب والسلم[52].

(52) Basquets, op.cit, p. 74.

تضمن الدستور الإسباني مقدمة تمهيدية، و(169) مادة، وأربعة أحكام إضافية، وتسعة انتقالية، وقرار إلغاء مواد قانونية سابقة، ومادة ختامية في نهاية النص،

مدونة كلها في عشرة أبواب. وتناولت تنظيم العلاقات بين مؤسسات الدولة ومهامها، والأحزاب السياسية، وفصل السلطات الرئيسة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، والحقوق والواجبات، والانتخابات والسلطات الفرعية في مجالس البلديات وإدارات الحكم الذاتي الموزعة في سبعة عشر إقليماً. وجاء مصطلح (الدولة الاجتماعية) ضمن مبادئ الدستور للتعبير عن مرحلة جديدة ومتقدمة لمفهوم الدولة الليبرالية الذي ظهر بعد الثورات الليبرالية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر[53]. ومن أهم مواد الدستور الإسباني ما يأتي[54]:

(53) Hernández Gil, Antonio. El cambio Político español y la Constitución, Planeta, Barcelona, 1982, p. 65.

(54) البارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص 86ـ87.

ـ المادة (1): تقوم إسبانيا على أساس دولة قانون إجتماعية وديمقراطية تدافع عن الحرية والعدل والمساواة والتعددية السياسية كقيم سامية لنظامها القانوني، والملكية البرلمانية هي النظام السياسي للدولة الإسبانية.

ـ المادة (2) يقوم الدستور على تماسك وحدة الأمة الإسبانية كوطن لكل الإسبان بشكل لا يقبل التجزئة، ويعترف بالهويات القومية والأقاليم التي تكونه، ويضمن حقها في الحكم الذاتي والتضامن فيما بينها.

ـ المادة (6) الأحزاب السياسية هي جزء من التعددية السياسية، وتساهم في تكوين إرادة الشعب والتعبير عنها، وتعد وسيلة أساسية للمشاركة السياسية. يتم إنشاء الأحزاب وممارسة نشاطها في إطار الحرية وضوابط الدستور والقانون، ويجب أن تقوم الهيكلة الداخلية لهذه الأحزاب وتسييرها على أساس الديمقراطية.

ـ المادة (8): تُسند للقوات المسلحة المكونة من القوات البرية والبحرية والجوية مهمة الحفاظ على سيادة واستقلال إسبانيا والدفاع عن وحدتها الترابية ونظامها الدستوري.

ـ المادة (14): الإسبان متساوون أمام القانون، ولا يقبل أي نوع من التمييز ضدهم بسبب الأصل أو العرق أو الجنس أو الدين أو الرأي أو لأي اعتبار آخر يتعلق بوضع اجتماعي خاص.

ـ المادة (16)

1 ـ يضمن الدستور حرية الفكر وممارسة الشعائر الدينية للأفراد والطوائف ولا تفرض أية قيود عليها، إلا ما هو ضروري للحفاظ على النظام العام الذي يشير القانون إليه.

2 ـ لا يُجبر أي فرد على الافصاح عن إيديولوجيته أو دينه أو معتقداته.

3 ـ ليس للدولة دين، تأخذ السلطات العمومية بعين الاعتبار المعتقدات الدينية للمجتمع الإسباني، وتربط علاقات التعاون المناسبة مع الكنيسة الكاثوليكية والديانات الأخرى.

ـ المادة (113): يمكن لمجلس النواب أن يناقش مقترح حجب الثقة عن الحكومة بأغلبية مطلقة، ومحاسبتها بالمسؤولية السياسية.

ـ المادة (137): تنظم إدارة أقاليم الدولة في هيئات حكم البلديات والمحافظات ومناطق الحكم الذاتي التي يتم تشكيلها، وتتمتع هذه الهيئات باستقلالية ذاتية لتنظيم إدارة شؤونها ومصالحها.

بعد المصادقة على إقرار الدستور، تم حل مجلس النواب والدعوة لانتخابات عامة مبكرة في آذار 1979، وتمكن حزب اتحاد الوسط الديمقراطي من استثمار وجوده في الحكم ليحقق فوزاً جديداً بأغلبية بسيطة مكنه من تشكيل حكومة أغلبية في مجلس النواب، ولم يتمكن الحزب الاشتراكي من مواجهة حزب اتحاد الوسط الحاكم على الرغم من تحالفه مع أحزاب اشتراكية صغيرة، بسبب قوة زعامة أدولفو سواريث، وكانت نتائج الانتخابات مماثلة للسابقة التي جرت عام 1977، مع زيادة ملحوظة لهذين الحزبين الرئيسين، وكذلك الحزب الشيوعي في نسبة الأصوات وعدد المقاعد. وجاءت نتائج الانتخابات وفق الجدول الآتي[55]:

(55) المصدر نفسه، ص 89، 91.

ت	الأحزاب والائتلافات	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد	نسبة المقاعد %
1	ائتلاف اتحاد الوسط الديمقراطي	35.0	168	48.6
2	الحزب الاشتراكي	30.5	121	34.6
3	الحزب الشيوعي	10.8	23	6.6
4	حزب التحالف الشعبي اليميني	6.1	9	2.6
5	الحزب القومي الباسكي	1.5	7	2.0
6	الحزب الديمقراطي الكتلاني	2.7	8	2.2
7	قوى أخرى	13.4	14	4.0
	المجموع	100	350	100

وخلال الحقبة من 1979 إلى 1982 شهدت إسبانيا تنظيم عدة انتخابات محلية لاختيار إدارات الحكم الذاتي والمجالس البلدية، كان أهمها في أقاليم كتالونيا والباسك وغاليثيا والأندلس. وأظهرت نتائجها تقدم أحزاب اليسار، على رأسها الحزب الاشتراكي، وتراجع ملحوظ لحزب اتحاد الوسط الحاكم، ليشكل هذا التراجع بداية تغير مهم في منظومة الأحزاب السياسية، بدأت ملامحه تتضح بعد الانتخابات العامة التي جرت في العام 1982، وفوز الحزب الاشتراكي بأغلبية واسعة، وانهيار حزب الوسط الحاكم، وتحوله إلى قوة صغيرة في مجلس النواب، وتفككه، وحله فيما بعد، ليحل محله حزب التحالف الشعبي كأول قوة يمينية معارضة في مجلس النواب[56].

(56) المصدر نفسه، 89ـ90.

انفتحت إسبانيا على السوق الأوروبية المشتركة (الاتحاد الأوروبي لاحقًا) للتغلب على تخلف إسبانيا الاقتصادي، وإخراجها من عزلتها السياسية، مما أدى إلى انضمامها إلى تلك السوق عام 1986، كان دور الملك خوان كارلوس الساعي إلى اندماج إسبانيا في أوروبا وإقامة الديمقراطية فيها سبباً في نيله اعترافاً دولياً واسعاً[57].

(57) Tarradellas, Josep. Juan Carlos I. La restauracion de la Monarquia, Temas de Hoy, Ma_drid, 1995, p. 67.

وكانت أكثر اللحظات خطورة في عهد الملك خوان كارلوس وفي حقبة التحول الديمقراطي هي تلك التي شهدت محاولة انقلابية جرت في 23 تشرين الثاني 1981، عندما استولت قوة من الحرس المدني (قوات الدرك الإسباني) على البرلمان وعلى استوديوهات التلفزيون الإسباني في مدريد، واحتلت قوة من المنطقة العسكرية الثالثة في فالنسيا (شرق إسبانيا) شوارع المدينة بالدبابات. وقد خطط لذلك الانقلاب الجنرال ألفونسو أرمادا نائب رئيس أركان الجيش، والجنرال خايمي ميلانس ديل بوش قائد المنطقة العسكرية الشرقية في إقليم فالنسيا، ونفذه العقيد أنتونيو تيخيرو. وجاءت تلك المحاولة لأن القوى اليمينية الرجعية والمتطرفة الإسبانية انتهجت سياسة إثارة غضب المؤسسة العسكرية لدفعها إلى القيام بعمل عسكري يستهدف نسف عملية الانتقال الديمقراطي برمتها.

بيد أن الخطاب المتلفز الذي ألقاه الملك من قصره رافضاً الانقلاب على الديمقراطية قضى على أي دعم ممكن للانقلابيين الذين كانوا يعتقدون أن القصر الملكي سيكون إلى جانبهم. وازدادت شعبية الملك بين مختلف قطاعات الشعب بعد مناصرته للديمقراطية، وأدى موقفه ذلك إلى ترسيخ النظام الملكي في إسبانيا، مع نقل الحياة السياسية فيها من الدكتاتورية إلى الحياة الديمقراطية المستقرة[58]. وقال خوان كارلوس: «كنت أعلم أن العسكريين سينصاعون للأوامر لأنني عينت من قبل فرانكو، ولأنني كنت على مقاعد الأكاديمية العسكرية، ولأنني كسبت

(58) Tusell, Javier y Alvaro Soto. Historia de la transicion 1975_1986, Alianza editorial, Madrid, 1996, p. 114.

صداقة معظمهم»، وأضاف: «ولأنني كنت القائد الأعلى للقوات المسلحة». وبغية تقييم تجربة إسبانيا فى الانتقال إلى الديمقراطية، بعد ما يقرب من أربعة عقود من الديكتاتورية (1939 ـ 1975)، نعتقد أنها مرت بأربع مراحل استغرقتها عملية التحول[59].

59) ينظر لمزيد من التفاصيل: https://www.almasryalyoum.com/news/details/191762

1 ـ المرحلة الأولى للتحول إلى الديمقراطية بدأت فى الستينيات، عندما بدأ الإسبان بالاحتجاج على ممارسات نظام فرانكو وأخذوا ينظمون أنفسهم، وبدأ العمال بتأسيس أشكال تنظيمية حاشدة تبلورت فيما يعرف باتحاد عمالي عرف ب (اللجان العمالية)، وسرعان ما لحقت بهم المنظمات والنقابات المهنية والحركة الطلابية، وامتد أثر هذه التحركات المقاومة إلى عموم المواطنين، ولم يكن أمام النظام إلا أن يواجه المقاومة الوطنية بمزيد من القمع.

2 ـ بدأت المرحلة الثانية واستغرقت عامين (1975 و1976) حيث جاءت حكومة (أرياس نافارو) الذي حاول أن يستمر فى سياسة فرانكو، إلا أن المقاومة الشعبية ازدادت وانضمت لها قطاعات من الكنيسة الكاثوليكية، ما زاد الإصرار على إنجاح عملية التحول إلى الديمقراطية وإسقاط حكومة نافارو.

3 ـ جاءت المرحلة الثالثة (1976 ـ 1981) بـــ(أدولفو سواريز) رئيسا للوزراء، وقد كان مؤمنا بالديمقراطية فقام بما يأتي:

ـ التزم بالحريات والحقوق الأساسية للمواطنين وحصنها تشريعياً وقانونياً ليضمن للمواطنين ممارستها فعليا على أرض الواقع.

ـ أعد نظاما انتخابياً عادلاً.

ـ أطلق حرية العمل الحزبي والعمالي.

ـ تم البدء بإجراء الانتخابات البلدية أولا في 1977، أي بدء العملية الديمقراطية من أسفل. ولم تكن مهمة سواريز سهلة ولكنه كان شاباً ووجهاً مقبولاً من كل الأطراف: من ينتمون للقديم بما يمثلون من مصالح، ولطموحات القوة المعارضة المتطلعة إلى ديمقراطية حقيقية.

4 ـ في المحصلة، استطاعت إسبانيا أن تعبر إلى المرحلة الرابعة بداية من 1981. وبالرغم من أن هذه المرحلة التى حل فيها (كالفو سوتيلو) رئيسا للوزراء، قد تعرضت لمحاولة انقلابية، إلا أن الديمقراطية الوليدة وبسبب التوافق الوطني بين كل الفرقاء استطاعت أن تصمد أمام الانقلاب فأفشلته.

وفي العام 1982 شهدت إسبانيا انتخابات ديمقراطية فى ظل الدستور الجديد، فاز فيها لأول مرة حزب المعارضة الرئيس بالأغلبية (الحزب الاشتراكي)[60]، وبعد استقرار أركان الديمقراطية من خلال حضور حزبي يمثل ألواناً سياسية متعددة. وكان النهوض الاقتصادي أحد مجالات التنافس بين هذه التيارات السياسية، من حيث اجتهاد كل تيار في أن يبتكر رؤية شاملة للتقدم ومن ثم إنجاح التحول الديمقراطي، فضلاً عن الإبداع فى إنجاح عملية التوافقات بين القوى السياسية الفاعلة من خلال آليات سلمية ونبذ العنف وحصاره وعزل العناصر الإرهابية والانقلابية، وبذلك انتهت حقبة التحول نحو الديمقراطية بعد نهاية انتخابات العام 1982[61].

(60) تناوب ذلك الحزب الاشتراكي مع (حزب الشعب اليميني) علي الحكم، وفقا لما تأتي به نتائج الانتخابات، وهو الأمر السائد منذ العام 1982 إلى الآن.

(61) Tusell, Javier y Álvaro Soto, op. cit, p. 118.

أسباب نجاح التحول الديمقراطي في إسبانيا

هنالك العديد من الأَسباب المباشرة لنجاح إقامة الديمقراطية في اسبانيا، نذكر منها[62]:

1 ـ استعداد القائمين على السلطة للتخلي عن سلطتهم إذ ما احتفظوا بمزاياهم.

2 ـ اختصار المفاوضات الرئيسة على النخبة من ابناء الوطن، أي استبعاد عناصر الكتل الشعبية، إلا اذا عدّت تهديداً لأي اتفاق يمكن التوصل اليه.

3 ـ عدم الربط بين المطالب السياسية والاقتصادية (كطلبات الأَجور التي تطالب بها نقابات العمال).

4 ـ الحنكة السياسية التي تمتع بها قادة المرحلة الانتقالية، والمتمثلة بالملك خوان كارلوس، ورئيس الوزراء أودولفو سواريث، ثم من بعده رئيس للوزراء فيليب غونثالث.

5 ـ الحلول الذكية للموازنة بين القدرة المركزية والحقوق الإقليمية.

(62) ـ تشارلز تيللي، الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2010، ص252.

وكان المشروع الاصلاحي قد انطلق من الحاجة إلى تحويل الدولة من الحكم التسلطي إلى الحكم الديمقراطي من خلال إشراف الدولة وسيطرة سلطاتها على سير هذا التحول. وذكر المفكر السياسي الإسباني لوكاس فيرديو (Lucas Verdiu) أن هذا التحول اتصف بوضع ثنائي الوجهين، فمن جهة ضم مكونات الديكتاتورية التي كانت قائمة أصلاً، ومكونات ديمقراطية نشأت في حقبة ما بعد وفاة فرانكو، وقد سهل ذلك عملية الانتقال السلمي من شرعية النظم الفرانكوي، إلى شرعية النظام الديمقراطي[63].

(63) Julia, Santos. Los sosialis_tas en la Politica española 1879›1982,Taurus, Madrid, 1996, p. 126.

ويمكن تلخيص تلك التجربة في عناصر محددة مميزة لها، فيمكن القول إنها

اعتمدت على نهج الإصلاح الدستوري والقانوني (مباشرة الحقوق السياسية)، ووجود حزب حاكم إصلاحي قوي قاد الإصلاحات من داخل النظام القديم، وشخصيات إصلاحية برزت من داخل النظام، كان في مقدمتهم سواريث الذي كان له دوراً محورياً في عملية الانتقال، كما كان للنخبة الحاكمة سواء من السياسيين أو التكنوقراط دوراً مساعداً ومكملاً لعملية الإصلاح من الداخل. فقد كانت تلك النخبة أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، وأكثر مساندة للإصلاحات الديمقراطية، أي مثلت جيلاً جديداً في السياسة، واضطلعت ببداية عمليات الإصلاح الاقتصادي منذ عهد فرانكو، والتي كانت مدخلاً للإصلاح السياسي بعد ذلك، أي في حقبة ما بعد فرانكو[64].

(64) puell de la Villa, op.cit, p. 79.

كذلك، أعطيت مساحة أوسع لأحزاب المعارضة التي قامت بدورها بعملية إصلاح داخلية (أي داخل أحزابها) لتتواءم مع التجربة الجديدة، بعيداً عن فكرة الانقلابات أو الثورة أو الأيديولوجيات المتشددة، مثل حالة الحزب الشيوعي الذي لم يكن معترفا به، ثم قام بمراجعة فكرية أدت إلى اندماجه في التجربة السياسية. إلى جانب الدور الذي مارسته منظمات المجتمع المدني والمثقفين في تلك العملية. وكان الإصلاح في النهاية تدريجيا، ليولد نظام جديد من رحم النظام القديم. والواقع أن مرتكز التقاء القوى السياسية (سواء انتمت إلى الحزب الحاكم أو المعارضة) تمثل في الأرضية الليبرالية التي قامت عليها، فالتوجه الليبرالي الذي يمثل أفكار الاعتدال والوسطية والانفتاح كان هو التوجه الغالب في مرحلة الانتقال. فالليبراليون داخل الحزب الحاكم) اليميني)، والاشتراكيون الديمقراطيون داخل الحزب الاشتراكي (اليسار) هم الذين شكلوا قوى الإصلاح الحقيقية، بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية[65].

(65) Tusell, Javier y Álvaro Soto, op.cit, p. 124.

وأخيراً لابد من التأكيد على أن انتصار الديمقراطية في إسبانيا يعود إلى عدة عوامل كانت مجتمعة السبب في ذلك، ولكن هناك ثلاث رئيسة وأساسية، وهي[66]:

(66) البارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص 153.

1 - الدور الفاعل للمجتمع المدني في إسبانيا.

2 - انفتاح وتبني القوى السياسية والاجتماعية الاعتدال في مواقفها ورؤاها السياسية بعيداً عن العنف والتطرف.

3 - إن عملية التغيير السياسية انطلقت من تركيبة النظام الديكتاتوري نفسها، بتأثير جيل من السياسيين الشباب، نشأ فيها خلال مراحله الأخيرة، وأخذ يتقبل فكرة إحداث تغييرات وإصلاحات سياسية جذرية.

ولكن يجب الالتفات هنا إلى أن المحيط الدولي والإقليمي الذي أحاط بالتجربة الإسبانية كان مشجعاً ومسانداً لهذا التحول، فوجود إسبانيا في جنوب أوروبا المتقدمة اقتصادياً وسياسياً شكل ضغطاً مستمراً للحاق بدولها، وإلا بقيت معزولة غريبة في محيطها المباشر. وبالتالي، كانت عملية الانتقال هذه مدفوعة برغبة في الانضمام إلى (السوق الأوروبية المشتركة) والذي أصبح فيما بعد الاتحاد الأوروبي، والحصول على الامتيازات الاقتصادية الضخمة من ناحية، والاعتراف السياسي بمكانة تلك الدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي من ناحية أخرى. ومن المعروف أن إسبانيا الحالية، ذات النظام الديمقراطي الليبرالي والاقتصاد الحر، باتت تلعب دوراً قياديا في الاتحاد الأوروبي، سواء من خلال دورها الفاعل في مؤسسات الاتحاد، أو في علاقات الاتحاد الأوروبي مع الدول المطلة على الضفة الأخرى للمتوسط، وتمثل ذلك في الشراكة الأوروبية المتوسطية) اتفاقية برشلونة 1995)[67].

(67) Soto, Álvaro, op.cit, p. 69.

ثالثاً: إمكانية إفادة العراق من التجربة الإسبانية

بعد تغيير النظام السياسي السابق في العراق، وما جرى من احتلال للقوات الأمريكية للعراق في التاسع من نيسان 2003، فقد تغير الوضع السياسي في العراق بشكل كامل. وعلى الرغم من إقرار الدستور العراقي الجديد في العام 2005، والذي حول النظام السياسي في الدولة العراقية الى دولة اتحادية ديمقراطية برلمانية، إلا أن واقع التحول الديمقراطي في العراق لازال متعثراً بعد ستة عشر عاماً على ذلك التحول.

إن النخب السياسية العراقية التي تولت مهمة التحول الديمقراطي بعد العام 2003، نخب أحزاب شكلية، ولا تحمل مفاهيمها الفكرية تعددية حزبية حقيقية أو تمتلك تداولاً قيادياً داخل الحزب نفسه، حتى مع إقرار قانون الأحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015. فقد أفرزت الساحة السياسية بعد العام 2003 أحزاباً سياسية لا ينطبق عليها أي تعريف للحزب السياسي، بدلالة أن جميع الأحزاب اختارت أن تدخل الانتخابات ضمن ائتلافات، وليس المشاركة بمفردها عبر المراهنة على رصيدها الجماهيري وتاريخها، ولم تتجه تلك الائتلافات إلى تحويل نفسها إلى أحزاب سياسية لتعريفها وشروطها، وعلى الرغم من وجود برامج لتلك الائتلافات، إلا إنها شعارات أكثر مما هي مشاريع[68].

(68) جابر حبيب جابر، الانسداد السياسي الاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق، دار التنوير، بيروت، 2015، ص 47ـ48.

وإن إعادة بناء الدولة، وقيام الديمقراطية، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني

يتطلب إعادة تشكيل الطبقة الوسطى، من أجل الحفاظ على التوازن المجتمعي، فمع ضعف الطبقة الوسطى سادت العشائرية والقبلية والطائفية[69].

(69) فالح عبد الجبار، الديمقراطية مقاربة سوسيولوجية تاريخية، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد- بيروت، 2006، ص 36.

إن الديمقراطية ليست شعارات، ولا خطابات سياسية، وإنما هي أفعال وسياسة تحتاج رجالاً وأحزاباً مؤمنة بالديمقراطية، ولابد من الإفادة من التجربة الإسبانية بالتحول الديمقراطي، وهي من أكثر التجارب التي من الممكن الإفادة منها عراقياً، لتشابه الحالتين في الكثير من التفصيلات السياسية والاجتماعية.

ولكن لابد من أن تهيكل الأحزاب السياسية القائمة في العراق نفسها لتتوافق مع المبادئ الديمقراطية، فلا يمكن لأحزاب لا تؤمن بالديمقراطية في حياتها الحزبية الداخلية أن تقود تحولاً ديمقراطياً في البلد، وكذلك لا يمكن لشخصيات لا تؤمن بالتنازل عن مكتسباتها الضيقة في سبيل الحصول على تغيير في النظام السياسي نحو مزيد من الديمقراطية، فلا بد من شخصيات كاريزمية تقود ذلك التحول، أول ما تبدأ بنفسها، كما فعل الملك خوان كارلوس الأول الذي تنازل عن الكثير من سلطاته وصلاحياته في سبيل التحول الحقيقي نحو الديمقراطية.

الخاتمــة

تعد عمليات الانتقال إلى الحكم الديمقراطي عمليات ذات طبيعة سياسية، يبرز فيها نزاع مصالح كثيراً ما يتم حله من خلال التوصل إلى اتفاقات بين النخب السياسية المرتبطة بالنظام التسلطي من جهة، والمعارضين له من جهة أخرى، وقد تم التوصل لمثل تلك الاتفاقات خلال عملية التحول الديمقراطي في إسبانيا، تحت ضغط المجتمع المدني.

ويبقي القول إن التعرض لتجارب أو نماذج مختلفة لا يعني استنساخها أو نقلها بشكل آلي، فلكل تجربة خصوصيتها وبيئتها بالصورة التي تكون عليها في النهاية، وإن كانت لها دلالات قد يُستفاد منها، أو بعض الأفكار التي يمكن استلهامها. ولكن لابد من التأكيد على أن مما ساهم فى عملية التحول الديمقراطى فى إسبانيا توفر ثلاثة مقومات هي: سلطة قضائية عريقة، وجهاز إداري متطور، وطبقة وسطى قوية، لذا تمكنت إسبانيا أن تقاوم الديكتاتورية وتنهض فى أقل من عشرة أعوام.

وكان النهوض الاقتصادي أحد مجالات التنافس بين التيارات السياسية، واجتهد كل تيار في أن يبتكر رؤية شاملة للتقدم ومن ثم إنجاح التحول الديمقراطي، فضلاً عن الإبداع فى إنجاح عملية التوافقات بين القوى السياسية الفاعلة من خلال آليات سلمية ونبذ العنف وحصاره وعزل العناصر الإرهابية والانقلابية.

إن الأوضاع في العراق تشبه إلى حد كبير الوضع في إسبانيا، فقد انتقل كلا البلدين من دكتاتورية صارمة، وخرجا من حرب أهلية، وسعيا إلى التحول نحو الديمقراطية، وقد نجحت إسبانيا نجاحاً كبيراً في تجربتها، لتوفر الإرادة السياسية للتحول الديمقراطي، وتوافرها على شخصيات عظيمة قدمت الكثير في سبيل تحقيق ذلك المنجز، ومن أهمهم الملك خوان كارلوس الأول، وأدولفو سواريث. وفي الحالة العراقية، لا تتوفر الرغبة عند أغلب الأحزاب السياسية للتحول الحقيقي نحو الديمقراطية، ومحاولتها الالتفاف على الديمقراطية الحقيقية، بغية المحافظة على المكتسبات التي حققتها لها السلطة، فضلاً عن عدم توفر العراق على شخصيات كاريزمية بمستوى الشخصيات الإسبانية التي ذكرناها في أعلاه.